الـواقع الإقتصـادي عبر المجالات الحدودية فـي الجـزائر

براقدي سليم
معهد تسيير التقنيات الحضرية
جـــامعة قسنيطنة 3- الجزائر

تاريخ الإستلام 2014/10/11– تاريخ القبول 2015/02/12

ملخص

بعد إتمام إجراء أول إحصاء اقتصادي في الجزائر سنة 2011، من خلاله تم التوصل إلى نتائج هامة حول واقع وطبيعة المنظومة الاقتصادية عبر بلديات القطر الوطني، حيث تم إحصاء ما يقارب من مليون وحدة إقتصادية تم تصنيفها بين أنشطة تجارية و صناعية و خدماتية و أشغال عمومية، وهي منتشرة بشكل غير متوازن وغير متجانس عبر مختلف جهات الوطن، ومن خلال إستقراء الواقع الإقتصادي عبر المجالات الحدودية، التي تعتبر مناطق حساسة يتوجب تطوير بتيتها التحتية وتنميتها، وكذا النهوض باقتصاداتها ضمن إستراتيجية التنمية المحلية الهادفة إلى إدماجها ضمن حركية المجال الوطني بصفة عامة، التي هي من أهم توجهات السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية قصد ضمان تحقيق تجانس وتضامن مجاليين بين مختلف جهات القطر الوطني

الكلمات المفتاحية: الجزائر، المجال الحدودي، الوحدات الاقتصادية، الحركات الاجتماعية.

Résumé

« Contexte des entités économiques dans les espaces frontalières algériens »

Quelque million d'entités économiques interviennent selon la statistique algérienne de 2011, dans différents segments du système économique des espaces frontaliers algériens. Elles génèrent divers biens et services et animent de la sorte maints flux sociaux transfrontaliers. La nature et l'intensité de ces mouvements sociaux qui s'égrènent différenciellement tout le long des marges de la souveraineté politique, peuvent être saisis au travers de l'analyse des caractéristiques des activités économiques en question.

Mots clés : *Algérie– espaces frontaliers – entités économiques- mouvements sociaux*

Summary

"Background of economic entities in the Algerian border areas"

Some million economic entities involved according to the Algerian statistics of 2011 in different segments of the economic system of the Algerian border areas. They generate various goods and services and animate so many social-border flows. The nature and intensity of these social movements that differentially strung all along the margins of political sovereignty, can be entered through the analysis of the characteristics of economic activities in question.

Keywords : *. Algeria-border areas - economic-social movements entities*

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, جوان 2015

المقدمة

تهتم الدراسات الجغرافية بالمجالات الحدودية، نظرا لأهمية الحدود في تشكيل الكيان السياسي للدولة لا سيما ما لها من إرتباط بالاقتصاديات المحلية والإندماج والتكامل الاقليميين. والمجالات الحدودية في العالم الثالث تختلف عن نظيراتها في العالم المتقدم من حيث التحكم فيها وتسييرها، حيث تعد التجربة الأوربية من حيث الاندماج الاقليمي رائدة وقد تجاوزت المفهوم الكلاسيكي للحدود، وهي تجربة يمكن اعتمادها في التحليل والدراسة وهي ليست وليدة اليوم فهي ثمرة جهود منذ قرابة ثلاثة عقود لغرض توحيد الرؤية الاستراتيجية والاقتصادية للقارة الاوربية.

والجزائر من دول شمال إفريقيا لها امتداد حدودي شاسع مع 07 جيران، تشكل إحدى دول مشروع الاتحاد المغاربي، تتمركز عبر حدودها الدولية 12 ولاية حدودية تشرف بدورها على 58 بلدية حدودية متاخمة بشكل مباشر لخط الحدود الدولي. تتباين الولايات الحدودية من حيث خصائصها الطبيعية و السكانية والاقتصادية ، وهذا ما يجعل اليات الحركية المجالية عبرها متباينة.

من خلال هذا البحث، سنبرز أهم العناصر التي تشكل المحرك الأساسي لهذه المجالات الحدودية في الجزائر متمثلة في الوحدات الاقتصادية، من خلال محاولة التعريف بها من حيث الانشطة الاقتصادية لها؟ وكيف تؤثر وتتأثر بالواقع الجغرافي والسكاني؟ .

I- المجالات الحدودية والتجربة الأوربية:

1 – مفهوم الحدود البرية : تعدد المفاهيم و الأبعاد

تعرف الحدود بأنها الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، ويفصل بين سيادتها وسيادة الدول الأخرى المجاورة (سعد الله عمر ، 2010 ص 202) ، والحدود تحفظ للدولة كيانها وسيادتها وأمنها وتحقق لها التواصل مع الدول والأشخاص من خلال حركة إنتقال الأشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية (سعد الله عمر ، 2010 ص 75).

والحدود البرية هي حيز الأرض الذي يخضع لسيادة الدولة وبمقتضاه يتم فصلها عن إقليم دولة أخرى أو الخط الذي يبين أين تنتهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى (سعد الله عمر ، 2010 ص 28) . ويعتبر استقرار الحدود من المبادئ العرفية المستقرة في القانون الدولي المعاصر (سعد الله عمر ، 2010 ص 127) ، والمبادئ أو القواعد المتعلقة برسم الحدود متداخلة ومترابطة بل موحدة ومتلازمة للحياة الدولية وهي:

مبدأ حل النزاعات الحدودية سلميا
مبدأ عدم التدخل في تحديد الحدود
مبدأ عدم تغيير الحدود القائمة بالقوة
مبدأ التعاون في رسم الحدود
مبدأ تقرير المصير في رسم الحدود
مبدأ احترام الخط المحدد لسيادة الدولة
مبدأ حسن النية في ترسيم الحدود

مبدأ الاعتراف بالحدود القائمة
مبدأ الدفاع عن الحدود الدولية
مبدأ الصحيفة البيضاء في ترسيم الحدود

2- نموذج الحدود في الاتحاد الاوربي: الاندماج وفعالية التسيير والمراقبة

تهتم الدراسات المرتبطة بالجغرافيا أو بالجغرافيا السياسية حول الحدود بتطور المفهوم وربطه بمفاهيم وظواهر عديدة كمسائل العابرة للحدود (Transfrontaliére) و بالحوكمة (Gouvernance) و بالواجهة (Interface)، هذا ما يعكسه أهم نموذج للتنمية والتحكم في تسيير الحدود هو مشروع الاتحاد الاوربي الذي تشكل على مراحل عديدة ويعرف اليوم تكاملا وديناميكية فعالة.

تشكل هذا الكيان الذي يضم 28 دولة ، من خلال توحيد الاهداف والرؤى الاقتصادية والسياسية والامنية، وتعد فرنسا على سبيل المثال من الدول المبادرة لتجسيد هذا الكيان فهي تشترك مع 6 دول أوربية على طول حدود يتجاوز طولها 3000 كلم، وتقدر نسبة الحركية المجالية المشكلة عبر الحدود الفرنسية 20 % من الحركية المجالية عبر القطر الفرنسي، و تتحكم في هذه الحركية طبيعة الاتفاقيات الثنائية السائدة، وكذا الطبيعة التضاريسية ، ففي سنة 2003 طرح البرلمان الفرنسي إشكالية عدم منافسة المناطق الحدودية الفرنسية لنظيراتها المقابلة، كون أن أغلب العمالة الحدودية تتنقل من فرنسا إلى دول الجوار، عكس ما تسعى تحقيقه من خلال خلق تنافسية عبر مجالها الحدودي.

جدول رقم (1): حركة العمالة الحدودية من فرسا نحو دول الجوار سنة 2003

من فرنسا نحو	عدد العمالة الحدودية	نسبة العمالة الحدودية
سويسرا	134000	47,68
لكسومبورغ	60000	21,35
ألمانيا	56300	20,03
إيطاليا	1500	0,53
إمارة موناكو	28000	9,96
إسبانيا	1000	0,35
إمارة الاندور	أقل من 100	0.02
بريطانيا	244	0,08
المجموع	281044	100

المصدر: MOT,Atlas de la cooperation transfrontalière, deuxième édition 2007,imprimérie Delcambre.

من خلال المعطيات في الجدول رقم (01) نسجل أن طبيعة الحركة العمالة الحدودية بلغت ما يقارب 281044 عاملا حدوديا مقيما بفرنسا يتنقل يوميا إلى دول الجوار لتلبية مختلف الأغراض (العمل، العلاج، التعليم، الترفيه...)، في حين أنه لا تستقبل دولة فرنسا سوى ما يقارب 10 ألاف عاملا حدوديا يوميا قادمين من دول الجوار، وهذا يعكس ضعف المنافسة في المناطق الحدودية الفرنسية في ميادين عرض السوق، وكذا تعقد التشريعات المحلية المنظمة للمؤسسات والهيئات في الدولة.

تتعدد أسباب الحركية اليومية للعمالة الحدودية بين العمل والدراسة والعلاج والترفيه و أخرى...الخ ، حيث تم

إحصاء أن حوالي 78 % من العمالة الحدودية تستعمل شبكة القطارات في التنقل، في حين يستعمل حوالي 22 % السيارات والحافلات للتنقل.
في ميدان الاستثمار و التعاون العابر للحدود (Coopération territoriale) ، فقد استفادت فرنسا على سبيل المثال من مبلغ 956 مليون أورو من أصل 8948 مليون أورو الموجهة لبلدان الاتحاد الأوربي.

II – خصائص المجالات الحدودية:

1 - الحدود البرية الجزائرية: التشكل التاريخي

قبل الخوض في دراسة المناطق الحدودية في الجزائر يستوجب التطرق ولو بشكل مختصر على واقعها التاريخي وأليات تشكلها كونها أحد أهم العناصر التي يمكن أن تعتمد في تفسير الوضعية الراهنة عبر هذه المجالات. اكتمل التشكل النهائي للحدود البرية الجزائرية حوالي سنة 1945 ، وفي مرحلة لاحقة تم الشروع في ترسيمها وتعليمها، عرفت الجزائر تداول العديد من الحضارات التي مرت عليها وكانت لها بصماتها في تشكل الحدود الوطنية إلى غاية مرحلتها الحالية بداية من المرحلة الرومانية مرورا بالمرحلة العثمانية وإنتهاء بالمرحلة الإستعمارية. و يعد الغلاف الحدودي البري الجزائري شاسعا من حيث المسافة ومتنوعا من الناحية الطبوغرافية يصل غلافه إلى 6345 كلم.

2- الخصائص الإدارية للحدود البرية الجزائرية

تشرف الحدود البرية الجزائرية إداريا على 12 ولاية حدودية تتربع على مساحة إجمالية قدرها 1929756 كلم^2 وهو يمثل نسبة إجمالية قدرها 81,02 % من مساحة الجزائر (التعداد العام للسكن والسكان سنة 2008)، وهي تعد نسبة مرتفعة جدا من الاقليم الوطني.
الخريطة رقم (1): الولايات الحدودية في الجزائر

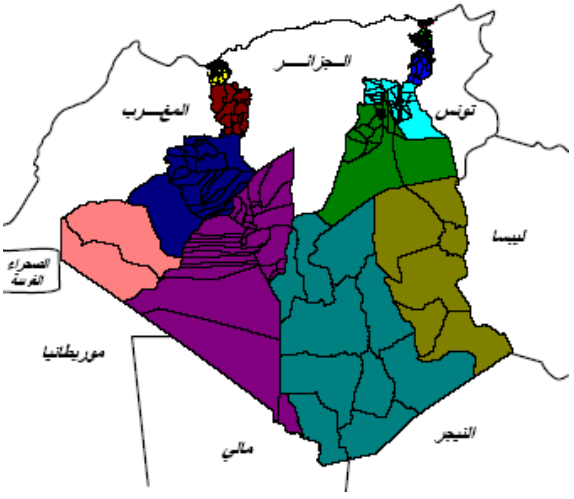

المصدر: معالجة شخصية.

وهذه الولايات الحدودية موزعة جغرافيا كمايلي:

2-1- إقليم الجنوب: يتشكل من سبعة ولايات حدودية (07 ولايات)، وهي الوادي و ورقلة وتمنراست واليزي وأدرار وبشار وتندوف، و تشكل مساحة 1868638 كلم^2.

2-2- إقليم الهضاب العليا: يتشكل من ولايتين حدوديتين (02 ولاية) وهي النعامة في الجهة الغربية ولاية تبسة في الجهة الشرقية تشكل مساحة هاتين الولايتين حوالي 44177 كلم^2.

2-3- إقليم الشمال الشرقي: يتشكل من ولايتين حدوديتين (02 ولاية) وهي الطارف وسوق أهراس تشكل الولايتين مساحة 7880 كلم^2.

2-4- إقليم الشمال الغربي: يتشكل من ولاية واحدة حدودية (01 ولاية) وهي تلمسان تشكل مساحة 9061 كلم^2.

ومن خلال هذا التوزيع الجغرافي للولايات الحدودية نجد أن أغلب المجالات الحدودية هي صحراوية تقع في جنوب البلاد.

3 –تطور السكان عبر الولايات الحدودية الجزائرية

يقطن عبر الولايات الحدودية للجزائر ما يقارب من 4791270 نسمة ، أي ما يمثل نسبة 19,81 % من سكان الجزائر (التعداد العام للسكن والسكان سنة 2008) ، ويتوزع السكان عبر الولايات الحدودية بشكل غير متجانس نظرا للعديد من المعطيات أهمها الخصائص الطبيعية للمناطق الحدودية المتباينة بين الساحلية والجبلية والصحراوية، ويتركز سكان المناطق الحدودية من حيث التجمع كمايلي : ما يعادل 3510749 نسمة في التجمعات الرئيسية و 815008 نسمة في التجمعات الثانوية و 467561 نسمة في المناطق المبعثرة أي ما يعادل نسبة قدرها 73.24 % و 17 % و قدرها 9.76 % على التوالي من مجموع السكان. وتعرف هذه الولايات الحدودية نموا ديموغرافيا متباينا من منطقة لأخرى أحيانا مستقرا أو متزايدا أو متراجعا، وهو ما يعكسه مؤشر صافي الهجرة، هذا الأخير الذي يربط العلاقة بين الهجرة الوافدة و المغادرة عبر هذه الولايات.
وقد عرف سكان الولايات الحدودية في الجزائر تطورا سكانيا هاما حيث بلغ حجم السكان سنة 1987 حوالي 2201292 نسمة إلى حوالي 3924000 نسمة سنة 1998 ليبلغ الحجم السكاني 4791270 نسمة سنة 2008، في حين بلغ حجم سكان البلديات الحدودية الـ 58 بلدية في كامل التراب الوطني حوالي 322922 نسمة سنة 1987 ليرتفع حجمها السكاني إلى 747073 نسمة سنة 2008، وهذه الاحصائيات تدل على أن سكان المناطق الحدودية في الجزائر قد تضاعف خلال ثلاثة عقود، في حين نصيب سكان البلديات الحدودية إلى سكان الولايات الحدودية لم يتجاوز 15% عبر مختلف مراحل التطور. وهو يوضحه الشكل رقم (1).

الشكل رقم (01) : تطور حجم سكان المناطق الحدودية في الجزائر خلال الفترة 1987-2008

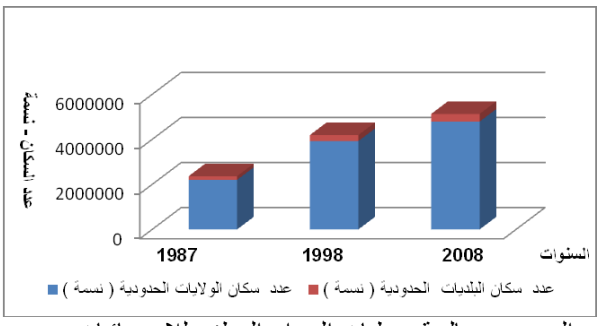

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

4- توزيع سكان الولايات الحدودية حسب الأقاليم:

يتبين أن توزيع سكان الولايات الحدودية مع دول الجوار هي كما يلي :

- 2142792 نسمة من سكان الولايات المتاخمة لجمهورية تونس، ما يمثل 44,72 % من إجمالي سكان الولايات الحدودية.
- 610891 نسمة من سكان الولايات المتاخمة لدولة ليبيا، ما يمثل 12,75 % من إجمالي سكان الولايات الحدودية.
- 576351 نسمة من سكان الولايات المتاخمة لدولتي النيجر ومالي ، ما يمثل 12,03 % من إجمالي سكان الولايات الحدودية.
- 1461236 نسمة من سكان الولايات المتاخمة للمغرب، ما يمثل 30,50 % من إجمالي سكان الولايات الحدودية.

جدول رقم (02): الولايات الحدودية في الجزائر: الخصائص السكانية

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ومن خلال هذه المعطيات يتبين أن أكبر حجم سكاني يتمركز في المجالات الحدودية الشرقية مع جمهورية تونس، ثم تليه المجالات الحدودية الغربية مع المملكة المغربية وهاتين الجهتين تشملان ثلثي سكان المناطق الحدودية في حين الثلث الاخير ينتشر عبر الولايات الصحراوية.

الولايات الحدودية	المساحة (كلم2)	السكان (تعداد 2008)	معدل النمو (%)	الكثافة السكانية (ن/كلم2)	صافي الهجرة
الطارف	**3339**	**408414**	1.5	122	6529
سوق أهراس	**4541**	**438127**	1.8	96.48	3299 -
تبسة	**14227**	**648703**	1.7	45.59	3433 -
الوادي	**54573**	**647548**	2.6	11.86	2506 -
ورقلة	**211980**	**558558**	2,3	2.63	2823
اليزي	**285000**	**52333**	4,5	0,18	4185
تمنراست	**556185**	176637	2,6	0,31	1246
أدرار	**439700**	**399714**	2.6	0,90	2799
تندوف	**159000**	**49149**	6.3	0,30	3027
بشار	**162200**	**270061**	1.9	1.66	952 -
النعامة	**29950**	**192891**	4.3	6,44	777
تلمسان	**9061**	**949135**	1.2	104.74	388
الولايات الحدودية	**1929756**	**4791270**	1.6	2,48	-
الإجمالي الوطني	2381741	34080030	-	-	-

من خلال معطيات الجدول أعلاه أمكننا التوقف على النتائج التالية المرتبطة بالواقع السكاني:

4-1- معدلات النمو: نسجل ثلاثة فئات من معدلات النمو السكانية، وهي كمايلي:

- الفئة الأولى(6,3 % – 4,3 %): تشمل كل من ولايات تندوف و إليزي والنعامة، وهي أكبر معدلات النمو وتفوق المعدلات الوطنية.
- الفئة الثانية (2,3%– 2,6 %): تشمل كل من ولايات ورقلة وتمنراست وأدرار و الوادي، وهي تعادل معدلات نمو الوطنية.
- الفئة الثالثة (1,9 %، - 1,2 %): تشمل كل من ولايات بشار وسوق أهراس وتلمسان والطارف وتبسة، وهي تسجل أضعف معدلات النمو.

4-2- الكثافة السكانية:

تعد الكثافة السكانية أحد أهم الخصائص التي يعتمد عليها في تحديد طبيعة المجال الجغرافي المعني بالدراسة، حيث نسجل أضعف الكثافات السكانية مقارنة بباقي أقاليم الوطن، إذ بلغ متوسط الكثافة السكانية عبر الولايات الحدودية 2,48 نسمة / كلم^2، وتتوزع حسب الأقاليم إلى الفئات التالية:

- الفئة الأولى (104,75 ن/ كلم^2– 122,32 ن/ كلم^2): وتشمل ولايتي الطارف وتلمسان، وهما ولايتين ساحليتين تتميزان بتضاريس معقدة عبر الشريط الحدودي.
- الفئة الثانية (45,60 ن / كلم^2–96,48 ن / كلم^2): تشمل ولايتي سوق أهراس وتبسة، وهما ولايتين داخليتين الاولى لها شريط حدودي بتضاريس معقدة والثانية بتضاريس منبسطة إلى صحراوية ومعقدة في اقصى شمالها.
- الفئة الثالثة (0,18 ن / كلم^2-11,87 ن / كلم^2): تشمل ولايات الوادي والنعامة و ورقلة و بشار وأدرار وتمنراست وإليزي وتندوف، وهي ولايات ذات بيئة صحراوية، تعرف أضعف الكثافات السكانية.

من خلال هذه النتائج نقف على حقيقة أن الاقاليم الشمالية الساحلية تتميز بكثافة سكانية مرتفعة مقارنة بتلك الأقاليم الصحراوية التي تسجل بها أضعف معدلات الكثافة السكانية عبر الوطن.

4-3- صافي الهجرة:

من أهم المعايير لتقييم معدلات الهجرة هي صافي الهجرة، الذي يترجم العلاقة بين السكان الوافدين إلى الولايات الحدودية مقارنة بنسبة الزيادة الطبيعية للسكان، ومن خلال معطيات الجدول رقم (2) نقسم الولايات الحدودية من حيث صافي الهجرة إلى:

- ولايات طاردة للسكان : هي ولايات يعبر عنها صافي الهجرة بالقيمة السلبية، تمثلها ولايات سوق أهراس وتبسة والوادي وبشار، وتتباين أسباب طرد هذه الولايات للسكان إلى عوامل عديدة نعتقد بافتقارها لبنية قاعدية اساسية هامة ووجود تنافسية من الولايات المجاورة كقالمة وقسنطينة وبسكرة.

- ولايات جاذبة للسكان بنسبة مقبولة: هي ولايات الطارف و ورقلة وتمنراست واليزي وادرار وتندوف، وهنا نعتقد بتنامي التجارة عبر هذه الولايات الصحراوية، أما ولاية الطارف الساحلية فهي واقعة في شريط حدودي يشهد أكبر حركية عابرة للحدو بالوطن.
- ولايات جاذبة للسكان: تمثلها ولايتي النعامة وتلمسان في الجهة الغربية من البلاد، على الرغم من وقوعها ضمن مجال الحدود المغلقة.

5- الموارد الطبيعية عبر الإقليم:

تنتشر عبر المجالات الحدودية موارد طبيعية مهمة جدا، فمثلا ولاية الطارف تشمل على حظيرة غابية محمية ، ولاية تبسة تتوفر على مناجم الفوسفاط، ولاية تمنراست تتوفر على احتياطيات الذهب واليورانيوم، ولاية تندوف تتوفر على إحتياطي مهم من الحديد، وبعض هذه الموارد لا تزال غير مستغلة لتداخل الأسباب السياسية والتخطيطية والاستراتيجية، وعليه فاستغلالها يمكن أن يساهم في دفع عجلة التنمية محليا وإقليميا.

6- خصائص البلديات المشكلة للولايات الحدودية:

تشرف الولايات الحدودية على 261 بلدية، منتشرة بشكل متباين عبر مختلف الولايات الحدودية.

أكبر عدد للبلديات تشرف عليه ولاية تلمسان ثم ولاية الوادي ثم أدرار، كما نسجل أن أكبر عدد من البلديات عبر الولايات الحدودية في شمال شرق الجزائر يفوق عدد البلديات في الجهتين الغربية أو الجنوبية.

تتباين هذه البلديات من حيث الانشطة السائدة بها وبين حجمها السكاني ومساحتها، وخصائصها كمايلي:

-البلديات **الريفية بشكل كامل** : عددها 106 بلدية، ما يمثل نسبة 40,61% من إجمالي البلديات بهذه الولايات.

-البلديات ذات **سيطرة حضرية** : عددها 46 بلدية، ما يمثل نسبة 17,62 % من إجمالي البلديات بهذه الولايات.

-من البلديات **مختلطة** بعدد 45 بلدية، ما يمثل نسبة 17,24 % من إجمالي البلديات بهذه الولايات.

-من البلديات **حضرية بشكل كامل** بعدد 43 بلدية، ما يمثل نسبة 16,48 % من إجمالي البلديات بهذه الولايات.

-من البلديات ذات **سيطرت ريفية** بعدد 20 بلدية، ما يمثل نسبة 7,66 % من إجمالي البلديات بهذه الولايات.

وهو ما يوحي أن الصفة المرتبطة بالأنشطة الريفية هي السائدة في هذه المناطق الحدودية، كما نسجل الولايات الحدودية التي تعرف سيطرت حضرية بالكامل في كل من ولايات تندوف والنعامة وتلمسان، والولايات الحدودية ذات السيطرة الريفية بالكامل متمثلة في ولايات سوق أهراس وتبسة إليزي وأدرار وبشار وتمنراست، في حين باقي الولايات الحدودية تعرف تباين في السيطرة بنسب متقاربة .

7- خصائص شبكة التجمعات العمرانية المشكلة للولايات الحدودية:

حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008، تنتشر عبر الولايات الحدودية 105 تجمعا عمرانيا، موزعة بشكل متباين بين مختلف الولايات الحدودية.

تتباين هذه التجمعات العمرانية من حيث أحجامها وأصنافها، وهي تتوزع كما يلي:

- الصنف نصف الحضري (SU): تشكل نسبة 60 % من التجمعات العمرانية.
-الصنف الحضري (U) : تمثل نسبة 24,76% من التجمعات العمرانية.
-الصنف شبه الحضري(SUB) : تمثل نسبة 7,62 % من التجمعات العمرانية.
-الصنف السامي (US): تمثل نسبة 7,62 % من التجمعات العمرانية.

في حين أن الصنف الحواضر(MU) لا يوجد في هذه المناطق من البلاد، ونجد أن التوزيع الجغرافي لهذه التجمعات العمرانية يتباين هو الأخر بين المناطق الساحلية والهضاب العليا والصحراء، حيث الولايات الحدودية التي يسود فيها الصنف نصف الحضري (بنسبة تفوق 50 %) هي كل من ولايات الطارف وتبسة و ورقلة وتمنراست و أدرار و بشار و النعامة و تلمسان ونجد أن إليزي تسجل سيطرة صنف نصف حضري (بنسبة 100 %)، كما نجد أن ولاية تندوف تعرف سيادة الصنف الحضري (بنسبة 100 %)، وباستثناء ولايتي الوادي وسوق اهراس أين نجد انتشار صنف نصف حضري والحضري (بنسبة تفوق 80 %).

8- التجمعات الريفية وشبه الريفية:

ما يلفت النظر في دراسة طبيعة التجمع عبر الولايات الحدودية نسجل انتشارا واسعا للتجمعات الريفية وشبه الريفية بعدد قدره 682 تجمعا ريفيا وشبه ريفي، كما نلاحظ أنه هذا النمط يتجاوز التجمعات الحضرية، وتتباين كما يلي:

-83,43 % هي مناطق ريفية متجمعة بعدد 569 تجمعا ريفيا (Rural agglomerée).

-16,57% هي تجمعات شبه ريفية بعدد 113 تجمعا شبه ريفي (Semi-rural).

وتتوزع جغرافيا حسب كل إقليم ولاية من الولايات الحدودية كمايلي:

-24,93% تنتشر في ولاية تلمسان.
-21,11 % تنتشر في ولاية أدرار.
-10,56 % تنتشر في ولاية الوادي.
-10,26 % في ولاية الطارف.

وهو ما يبين أن اكثر من 70 % من التجمعات الريفية وشبه الريفية عبر الولايات الحدودية تنتشر في أربعة ولايات حدودية: ولايتين ساحليتين ممثلتين في الطارف وتلمسان ولهما خصائص طبوغرافية معقدة، وولايتين صحراويتين متمثلتين في الوادي وأدرار ونعتقد أنه نتيجة انتشار الزراعات الواسعة وتوفر المياه بهما.

9- البنية التحتية في الولايات الحدودية:

تنتشر عبر المناطق الحدودية شبكة من الطرق يبلغ طولها ما يقارب 30203 كلم، موزعة بين 44,63 % من الطرق الوطنية و 39,52 % من الطرق البلدية و 15,85 % من الطرق الولائية، وتنتشر جغرافيا عبر الولايات الحدودية كمايلي:

- الفئة الأولى (13,54% – 10,91 %): تمثلها ولايات تلمسان و أدرار و تمنراست و أليزي .
- الفئة الثانية (4,10 % - 8.64 %): تمثلها ولايات الطارف سوق أهراس وتبسة و الوادي و ورقلة وتندوف وبشار والنعامة.

نسجل أن الولايات التي تتجاوز فيها نسبة الطرق الوطنية 50 % هي ورقلة و اليزي وتمنراست وادرار وتندوف وبشار وهي مناطق صحراوية تم ربطها بالطرق الوطنية التي تعد الشريان الرئيسي لربطها بباقي ولايات الوطن، في حين أن الولايات التي تفوق نسبة الطرق البلدية بها 50 % تمثلها ولايات تلمسان و النعامة وتبسة وسوق أهراس والطارف وهي ولايات تعرف طبوغرافية معقدة وعدد البلديات المشرفة عليها مرتفع، وهذا يتطلب ربطها لأجل فك العزلة وتحقيق مشاريع التنمية المحلية.

III– الواقع الاقتصادي عبر الولايات الحدودية:

تم إحصاء على المستوى الوطني 990496 وحدة إقتصادية ، تم تصنيفها حسب المؤسساتية (Répartition des entités selon le type d'établissement) إلى حوالي 934250 وحدة اقتصادية و 56246 وحدة إدارية، كما تم تصنيفها من الناحية القانونية (Répartition des entités économiques selon la forme juridique) إلى حوالي 888794 وحدة إقتصادية لها طبيعة فيزيائية (Personne physique) ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الوحدات و 45456 وحدة لها طبيعة معنوية (Personne morale) ما يمثل نسبة 05 % من إجمالي الوحدات، كما تم تصنيفها من حيث النشاط الاقتصادي الممارس بها (Répartition des entités économiques par secteur d'activité) إلى حوالي :

- 95445 وحدة صناعية (Industrie): تمثل نسبة 21, 10 % من الوحدات الاقتصادية المختصة في الصناعات الغذائية و صناعة المرتبطة بالخشب و الملابس وتصليح الآلات الخفيفة و صناعة النسيج.
- 9117 وحدة بناء (Construction): تمثل نسبة 97, 00 % من الوحدات الاقتصادية.
- 511700 وحدة تجارية (Commerce) : تمثل نسبة 00, 55 % من الوحدات الاقتصادية من هذه الاخيرة ما يقارب 80 % منها هي تجارة التفصيل والبقية للجملة والسيارات .
- 317988 وحدة خدمات (Services) : تمثل نسبة 00, 34 % من إجمالي الوحدات الاقتصادية وهي منتشرة بشكل واسع، منها نسبة 26,1 % من الخدمات مختصة في النقل و 18,8 % مختصة في الاطعام و 14,5 % مختصة في خدمات شخصية و 10,3 % مختصة في الإتصالات و 5,3 % في المحاسبة وأنشطة القضاء و 5,3 % الخدمات الصحية.

وتشمل الولايات الحدودية 121965 وحدة إقتصادية ما يمثل 13.05%.

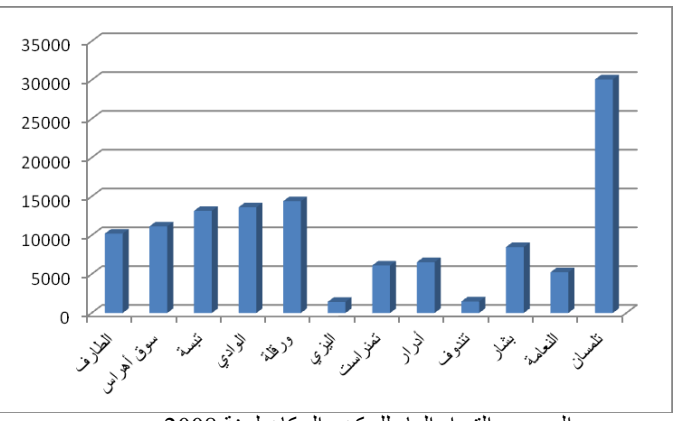

الشكل رقم (02) : الولايات الحدودية: توزيع عدد الوحدات الإقتصادية حسب إحصاء 2011

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

1- توزيع الوحدات الإقتصادية حسب الولايات:

تنتشر الوحدات الإقتصادية عبر الولايات الحدودية، حسب الفئات الأساسية التالية:

- الفئة الأولى 24,67 % من الوحدات الإقتصادية منتشرة عبر ولاية تلمسان بعدد 30086 وحدة، أي ما يقارب ربع الوحدات المنتشرة عبر الولايات الحدودية.
- الفئة الثانية 8,39 % - 11,80 %: من الوحدات الإقتصادية منتشرة عبر الولايات الحدودية الطارف وسوق أهراس و تبسة و الوادي ورقلة في كل منها.
- الفئة الثالثة 6,96 %- 1,22 %: من الوحدات الإقتصادية منتشرة عبر الولايات الحدودية إليزي و تمنراست ،أدرار، تندوف و بشار والنعامة في كل منها.

من خلال هذه المعطيات، نسجل أن ما يقارب من ثلث الوحدات الاقتصادية تنتشر بولايات شمال شرق البلاد، وهو ما تثبت أن نصف القاعدة الاقتصادية المنتشرة عبر الولايات الحدودية توجد في أربعة ولايات حدودية هي تلمسان، الطارف وسوق أهراس وتبسة.

2- التوزيع الجغرافي للوحدات الإقتصادية عبر التجمعات (Répartition des entités économiques par strate):

تنتشر ما يقارب من 102337 وحدة في التجمعات الحضرية (en milieu urbain) ما يمثل نسبة 83,90% من الوحدات الإقتصادية، و نسجل 19628 تنتشر في التجمعات الريفية (en milieu rural) ما يمثل نسبة 16,10% من الوحدات الإقتصادية، يعكس هذا أن أغلب الانشطة الاقتصادية تمارس في المناطق الحضرية.

3- التوزيع حسب الإطار القانوني للوحدات الإقتصادية

(Répartition des entités économiques par secteur juridique):

يتوزع ما يقارب من 2904 وحدة إقتصادية على القطاع العمومي(Secteur public) ما يمثل نسبة 2.38% من الوحدات الإقتصادية، و نسجل 118642 وحدة إقتصادية في القطاع الخاص (Secteur privé) ما يمثل نسبة 97.27% ، في حين نسجل عدد 419 وحدة إقتصادية على قطاعات أخرى (Autres) من مؤسسات مختلطة وأجنبية ، ما يمثل نسبة 0,34% من مجموع الوحدات الاقتصادية، وهذا يعكس سيطرة القطاع الخاص.

الشكل رقم (03) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية حسب الوضعية القانونية

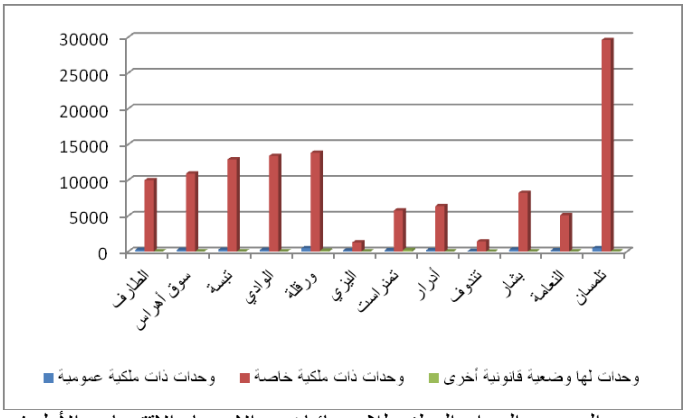

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

4- توزيع الانشطة الاقتصادية حسب رأس المال

(Répartition des entités économiques selon les tranches de chiffre d'affaires)

تتباين الوحدات الاقتصادية من حيث حجم رأس مالها كما يلي:

- وحدات ذات رأس مال أقل من 20 مليون دج: تشمل 117185 وحدة ما يمثل نسبة 96,08 % من إجمالي الوحدات الإقتصادية، وتشير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي مهمة جدا وتنتشر عبر مختلف الولايات الحدودية.
- وحدات ذات رأسمال من 20 – 200 مليون دج: تشمل 4113 وحدة ما يمثل نسبة 3,37 % من إجمالي الوحدات الإقتصادية.
- وحدات ذات رأسمال من 200 مليون – 2 مليار دج: تشمل 615 وحدة ما يمثل نسبة 0,50 % من إجمالي الوحدات الإقتصادية.
- وحدات ذات رأسمال يفوق 2 مليار دج: تشمل 52 وحدة ما يمقل نسبة 0,04 % من إجمالي الوحدات الإقتصادية، وتنتشر بولايتي ورقلة وتلمسان.

من خلال إستقراء حجم رؤوس الاموال لهذه المؤسسات الاقتصادية، نجد أن أغلب المؤسسات هي ذات رؤوس أموال محدودة هدفها الأساسي تفعيل التنمية المحلية والمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتقليص معدلات البطالة، حيث قامت البنوك خلال العقد الاخير من تمويل ألاف المشاريع الاقتصادية في إطار برامج وكالة دعم تشغيل الشباب وغيرها....

5- توزيع الوحدات الاقتصادية حسب تاريخ بداية النشاط

(l'année de début d'activité):

تتباين الوحدات الاقتصادية من حيث تاريخ نشاطها كما يلي:

- الوحدات انطلق نشاطها خلال الفترة 2000-2011: تشمل 94163 وحدة ما يمثل نسبة 77,20 % من إجمالي الوحدات، وهي تشير أنه خلال العقد الأخير مع بروز برامج الانعاش الاقتصادي تم تفعيل و تطوير القاعدة الإقتصادية في البلاد بعد ركود قرابة عشر سنوات، حيث تم استحداث اليات للتمويل والمتابعة للمؤسسات الاقتصادية كما تم أيضا تنظيم تسيير التجارة بالتجزئة أو بالجملة.
- الوحدات انطلق نشاطها خلال الفترة 1990-1999: تشمل 20557 وحدة ما يمثل نسبة 16,85 % من إجمالي الوحدات، وهو يشير إلى بداية التحول الإقتصادي من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي حيث أصبحت القاعدة الاقتصادية مقننة بتشريعات تتكيف والنظام الاقتصادي الجديد.
- الوحدات انطلق نشاطها خلال الفترة 1980-1989: تشمل 5148 وحدة ما يمثل نسبة 4,22% من الوحدات.
- الوحدات أنطلق نشاطها خلال الفترة قبل 1980: تشمل 2097 وحدة ما يمثل نسبة 1,72 % من الوحدات.

الشكل رقم (04) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية تاريخ بداية النشاط

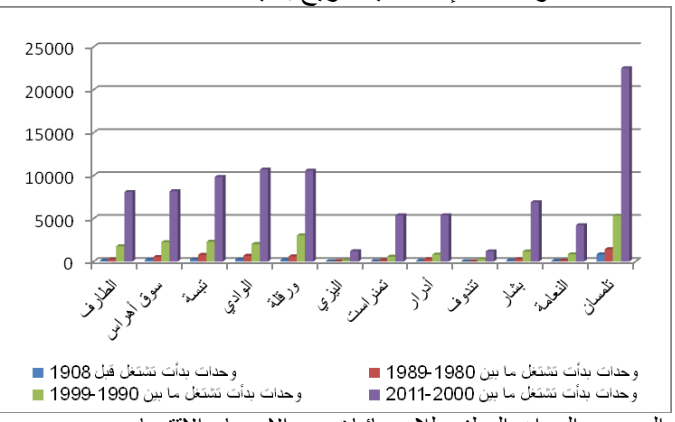

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

6- توزيع الانشطة الاقتصادية حسب العمالة

(Répartition des entités économiques selon les tranches d'effectifs)

من خلال الشكل رقم (5) نصنف الوحدات الاقتصادية حسب العمالة كمايلي :

- وحدات تشغل ما بين (0-9 عامل): تشمل 119873 وحدة ما يمثل نسبة 98,28 % من إجمالي الوحدات الاقتصادية، وهي الأكثر إنتشارا عبر الولايات الحدودية وهي تصنف كمؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي لها بعد مهم في التنمية المحلية.
- الوحدات تشغل ما بين (10-49 عامل) : تشمل 1613 وحدة ما يمثل نسبة 1,32 % من إجمالي الوحدات الاقتصادية.
- الوحدات تشغل ما بين (50-249 عامل): تشمل 382 وحدة ما يمثل نسبة 0,31 % من إجمالي الوحدات الاقتصادية.
- الوحدات تشغل بأكثر من 250 عاملا: تشمل 97 وحدة ما يمثل نسبة 0,08 % من إجمالي الوحدات الاقتصادية، وهي من حيث حجم العمالة تعبر عن مؤسسات كبيرة وتنتشر في كل من ولايتي ورقلة وتلمسان.

الشكل رقم (05) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية حسب اليد العاملة

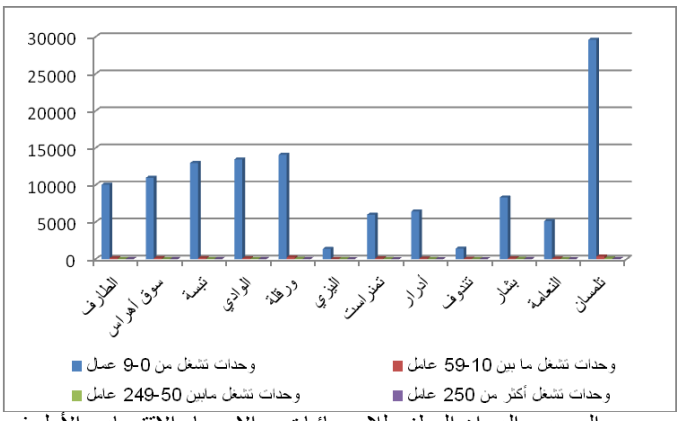

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

7- توزيع الوحدات الإقتصادية حسب القطاعات:

من خلال نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول في البلاد، تصنف الوحدات الاقتصادية حسب الأنشطة الممارسة كما يلي:

7-1- الوحدات الاقتصادية ذات أنشطة تجارية: تشمل 67808 وحدة ما يمثل نسبة 55,60 % من الوحدات، وتوزيعها حسب الولايات الحدودية يوضحها الشكل رقم (6) ، حيث تسجل ولايتي تلمسان و ورقلة أعلى النسب، ثم تليها ولاييتي أدرار وتمنراست ثم ولايتي الطارف وبشار بنسب أقل هذا الانتشار يشير أن ولايات الجنوب بدأت تعرف تطور منظومتها التجارية.

الشكل رقم (06) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية المختصة في قطاع التجارة

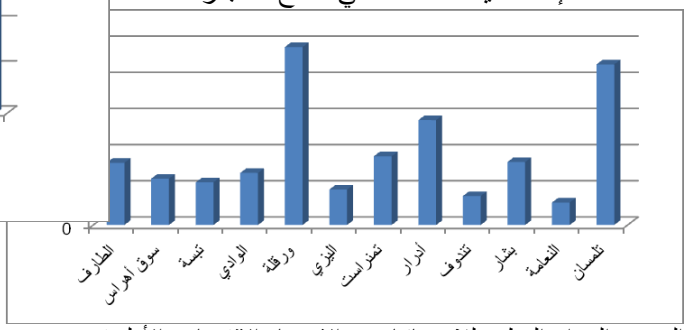

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

7-2- الوحدات الاقتصادية ذات أنشطة خدمات: تشمل 40897 وحدة ما يمثل نسبة 33,53 % ، وتوزيعها حسب الولايات الحدودية يوضحها الشكل رقم (7)، تسجل ولايتي تلمسان و ورقلة أعلى النسب، ثم ولايات الجهة الشرقية للبلاد ممثلة في كل من الطارف وسوق أهراس وتبسة والوادي وهنا يمكن تبريرها بوجود نشاط هام نتيجة الحركية عبر المنافذ البرية مع دول الجوار.

الشكل رقم (07) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية المختصة في قطاع الخدمات سنة 2011

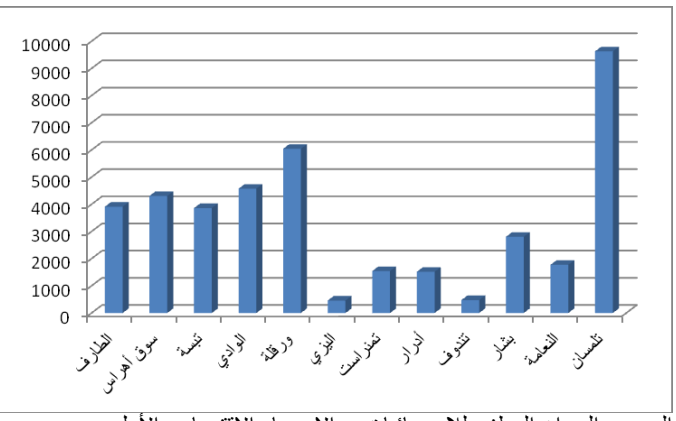

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

7-3- الوحدات الاقتصادية ذات أنشطة صناعية: تشمل12064 وحدة ما يمثل نسبة 9,89 % ، وتوزيعها حسب الولايات الحدودية كما يوضحها الشكل رقم (08)، تسجل ولاية تلمسان أعلى نسبة، ثم تليها ولايات الشرق مع كل من تونس وليبيا بنسب هي الاخرى مرتفعة من حيث القاعدة الإقتصادية المتخصصة في الصناعة مقارنة بباقي الحدود البرية الغربية أو الجنوبية، وهذا يمكن تبريره بالحركية الموجودة مع دول الدولتين من خلال المنافذ البرية 12 المشتغلة، عكس باقي المناطق أين توجد حدود مغلقة أو مراقبة.

الشكل رقم (08) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية المختصة في قطاع الصناعة

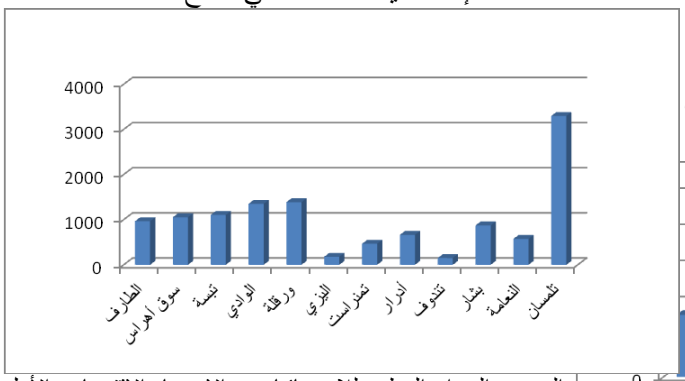

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

7-4- الوحدات الإقتصادية ذات أنشطة البناء: تشمل 1196 وحدة ما يمثل نسبة 0,98 % ، وتوزيعها حسب الولايات الحدودية كما يوضحها الشكل رقم (09)، وأعلى النسب تمثلها ولايتي ورقلة وتلمسان وهي أعلى النسب على الإطلاق مقارنة بباقي الولايات الحدودية لمثل هذه الوحدات المختصة في البناء.

الشكل رقم (09) : الولايات الحدودية: توزيع الوحدات الإقتصادية المختصة في قطاع البناء

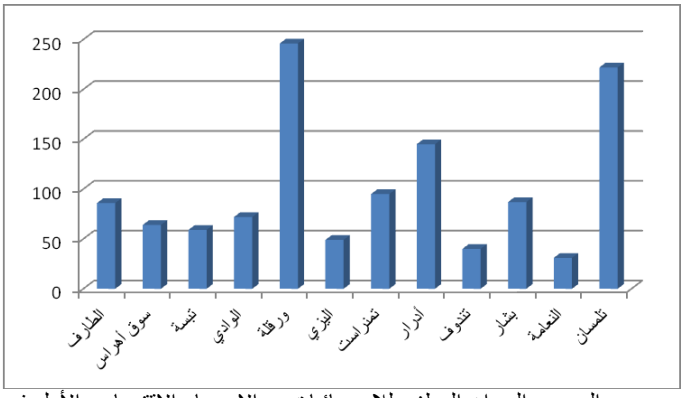

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات - الإحصاء الإقتصادي الأول في الجزائر لسنة 2011.

IV– الواقع الاقتصادي عبر البلديات الحدودية:

بعد تعرفنا على واقع الولايات المشكلة للحدود البرية الجزائرية، والتي هي تمثل مجال واسع يوافق في أغلب الاحيان النطاق الجمركي الذي يحدد مجال مراقبة بعض أنواع السلع والبضائع التي يتم تداولها ضمن هذا النطاق، لفهم أكثر للحركية الاقتصادية سنتعمق في دراسة واقع الشريط الحدودي المتمثل في البلديات الحدودية المتاخمة للحدود الدولية ، كونها بلديات أكثر ضعفا من الناحية الإقتصادية في ولاياتها، وأكثرها نزوحا للسكان وأقلها تجهيزا، وهي التي تحدد الجغرافية طبيعة مسالك مختلف عمليات التهريب عبر جهتي الحدود.

خريطة رقم (2): البلديات الحدودية في الجزائر

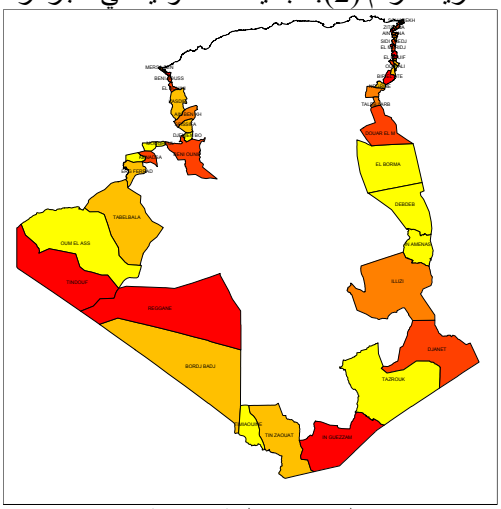

المصدر: معالجة شخصية.

1-هيراركية التجمعات الحدودية:

حسب نتائج الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، تم ترقية عدة تجمعات سكنية عبر الشريط الحدودي إلى مصاف الصنف الحضري وهي : برج باجي مختار و عين قزام و نقرين و بكارية و المريج و عين اميناس و زيتونة و عين بن خليل، وهذا من أصل 237 تجمعا عمرانيا على المستوى الوطني، هذا يدل على الإهتمام الذي توليه السلطات بالتجمعات الحدودية.

في الشبكة الحضرية الوطنية عبر الشريط الحدود نسجل وجود تجمعات عمرانية هامة متمثلة في تجمعات بئر العاتر في شرق البلاد ومغنية في غرب البلاد وتندوف بالجنوب، في حين أن أغلب التجمعات في الشريط الحدودي هي صغيرة أو متوسطة الحجم.

2-تصنيف البلديات الحدودية في الجزائر:

حسب نتائج الإحصائيات العام للسكن والسكان، فقد تم تصنيف البلديات الحدودية من حيث طبيعتها كما يلي:

-البلديات ذات سيطرة حضرية: تشمل 08 بلديات ما يمثل 13,79 % من إجمالي البلديات الحدودية.

-البلديات الحضرية: تشمل 03 بلديات ما يمثل 5,17 % من إجمالي البلديات الحدودية.

-البلديات المختلطة: تشمل 10 بلديات ما يمثل 17,24 % من إجمالي البلديات الحدودية.

-البلديات ذات سيطرة ريفية: تشمل 01 بلدية ما يمثل 1,72 % من إجمالي البلديات الحدودية.

-البلديات الريفية: تشمل 36 بلدية ما يمثل 62,06 % من إجمالي البلديات الحدودية.

هذا يدل على أن أغلب البلديات هي ريفية ، وهو ما يعكس ضعف الشبكة العمرانية لهذا الإقليم بالتجمعات العمرانية الكبرى، والذي نعتقد أن وجودها يمكن أن يؤثر على الحركية العابرة للحدود بشكل إيجابي كما قد يكون بشكل سلبي.

جدول (03) : خصائص البلديات الحدودية في الجزائر:

الولاية	البلديات	التصنيف	معدل النمو	الوحدات الإقتصادية 2011	السكان 2008
الطارف	السوارخ	مختلطة	0,93	180	8173
	العيون	ريفية	1,56	80	5347
	رمل السوق	ريفية	1,63	67	4356
	عين العسل	مختلطة	2,73	448	16285
	بوقوس	ريفية	0,61	103	11234
	زيتونة	مختلطة	1,55	162	9736
	عين الكرمة	ريفية	1,69	221	14377
	بوحجار	مختلطة	2,15	589	20215
	واد الزيتونة	ريفية	1,02	39	5881
سوق أهراس	عين الزانة	ريفية	0,02-	104	7499
	أولاد مومن	ريفية	2,59-	24	4682
	خضارة	ريفية	0,82	209	8329
	حدادة	ريفية	1,89	126	7351
	سيدي فرج	ريفية	0,59-	70	7497
تبسة	نقرين	مختلطة	4,90	150	9445
	بئر العاتر	سيطرة حضرية	2,79	1576	77727
	صفصاف	ريفية	0,95	52	6074
	أم علي	ريفية	2,32	120	3744
	لحويجبات	ريفية	0,75	96	4771
	بكارية	حضرية	2,80	184	9917
	الكويف	سيطرة ريفية	0,95	231	17319
	عين الزرقة	ريفية	0,61	121	20170
	المريج	مختلطة	1,36	262	11713
	الونزة	سيطرة حضرية	1,42	1076	52737
الوادي	بني قشة	ريفية	14,56	22	2513
	طالب العربي	ريفية	7,14	55	7074
	دوار الماء	ريفية	4,69	53	5543
ورقلة	البرمة	ريفية	4,91	51	3205
إليزي	الدبداب	ريفية	3,10	120	4341
	عين أميناس	سيطرة حضرية	3,42	299	7385
	إليزي	سيطرة حضرية	5,87	490	17252
	جانت	مختلطة	4,28	350	14655
تمنراست	أباليسا	ريفية	3,57	147	9163
	عين قزام	حضرية	3,67	310	7045

	تازروق	ريفية	3,08	68	4091
أدرار	تيمياوين	ريفية	0,67	63	4493
	برج باجي مختار	حضرية	5,92	593	16437
	رقان	مختلطة	3,76	418	20402
تندوف	أم العسل	ريفية	5,99	80	3183
	تندوف	سيطرة حضرية	6,26	1405	45966
بشار	بني ونيف	سيطرة حضرية	2,77	309	10732
	موغول	ريفية	0,72 -	6	635
	بوقايس لحمر	ريفية	0,88	11	970
	قنادسة	سيطرة حضرية	1,48	342	13492
	مريجة	ريفية	1,09	13	592
	عرق الفراج	ريفية	0,59-	77	4406
	تبلبلة	ريفية	0,96	93	5121
النعامة	القصدير	ريفية	15,43	41	7492
	عين بن خليل	مختلطة	10,99	181	10554
	سفسفة	ريفية	5,77	91	4576
	جنلين بوزرق	ريفية	3,03	62	3090
تلمسان	مرسى بن مهيدي	ريفية	1,14	193	6212
	مسيردة فواغة	ريفية	0,36	134	5693
	باب العسة	ريفية	1,24	262	10147
	سواغي	ريفية	1,48	286	9513
	مغنية	سيطرة حضرية	1,56	4420	114634
	بني بوسعيد	مختلطة	1,05	251	13182
	اليوبهي	ريفية	1,36	129	8705
12ولاية حدودية	58 بلدية حدودية	-	-	17715	751038

المصدر: معالجة شخصية إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

3-تطور معدلات نمو السكان:

يقطن البلديات الحدودية حسب أخر إحصاء عام للسكن والسكان سنة 2008 ما يقارب 751038 نسمة ، أي ما يمثل 15.67 % من إجمالي سكان الولايات الحدودية، وتعرف معدلات النمو تباينا حسب المناطق، يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

-الفئة الأولى (10,99% – 15,43%): تشمل 3 بلديات هي القصدير و بني قشة وعين بن خليل، وهي تمثل معدلات نمو مرتفعة جدا، تفوق المعدلات الوطنية.

-الفئة الثانية (4,28 % - 7,14%): تشمل 10 بلديات هي طالب العربي و تندوف و ام العسل وبرج باجي محتار و اليزي و سفسفة والبرمة ونقرين ودوار الما وجانت هي الاخرى مرتفعة

-الفئة الثالثة (1,55% - 3,76 %): تشمل 19 بلدية وهي رقان و عين قزام وابااليسا و عين امياس والدباب و تازروق و جنيين بوزرق و بكارية وبئر العاتر وبني ونيف وعين العسل وام علي وبوحجار وحدادة وعين الكرمة ورمل السوق والعيون ومغنية وزيتونة وهي متوسطة

-الفئة الرابعة (0,36 % – 1,48%): تشمل 21 بلدية موزعة عبر مختلف الولايات الحدودية.

-الفئة الخامسة (معدل نمو سلبي) : تشمل 5 بلديات هي موغول، عرق الفراج، عين الزانة، سيدي فرج، أولاد مومن.

كما نسجل 17715 وحدة إقتصادية ما يمثل 14.52 % من إجمالي الوحدات الإقتصادية عبر الولايات الحدودية.

4-التهريب عبر الحدود الجزائرية:

بالموازاة مع الوضعية الاقتصادية الضعيفة والمتباينة التوزيع الجغرافي، و حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2006 و 2007 و 2008 نسجل إنتشارا واسعا لعمليات التهريب عبر المجالات الحدودية، حيث أكبر عدد من قضايا التهريب سجلت في الجهة الغربية للبلاد وأعلى نسبة لها تتركز في ولاية تلمسان، ثم تليها الجهة الشرقية وأعلى نسبة لها تتركز في ولاية تبسة ، وأخيرا إقليم جنوب البلاد وأعلى نسبة لها تتركز في ولاية تمنراست. كما نسجل تباين طبيعة المواد المهربة من وقود ومواد غذائية ومواشي وأجهزة الكترونية ومخدرات وسجائر و ... الخ.

V– التعاون العابر للحدود مع دول الجوار:

يعد التعاون العابر للحدود بين الجزائر وجيرانها، قائم منذ الإستقلال من خلال إتفاقيات الصداقة والأخوة وحسن الجوار التي تم توقيعها سنوات السبعينيات والثمانينيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وقعت هذه الاتفاقية بين تونس والجزائر في جويلية 1963، وهذا لغرض تسهيل حركة السلع والأشخاص ضمن نطاق 15كلم من جهتي الحدود، حيث تنص الإتفاقية على استحداث لجنة مختلطة بين البلدين لتحديد خيارات التعاون بين السلطات الإدارية بين الطرفين، إضافة إلى تنظيم خدمات النقل والبريد بين سوق أهراس وغارديمو والكاف من جهة والقالة وعين دراهم وطبرقة، وكذا بين تبسة وبوشبكة من جهة أخرى، كما نصت الإتفاقية على ضرورة إعادة توزيع الضرائب الناجمة عن المناطق السابقة وتطوير السياحة الداخلية بها. تفعيل خط السكة الحديدية سوق اهراس وغارديمو. في ميدان الصناعة تم تجسيد مركب صناعة محركات الديزل في منطقة ساقية سيدي يوسف موجهة للنشاط الفلاحي والصيد والضخ والأشغال العمومية وصناعة الجرارات يشغل 800 عامل، وتشييد مصنع الإسمنت الأبيض في منطقة فريانة يشغل 297 عامل و23 تقني ويوزع الانتاج بالتساوي على البلدين.

منذ سنة 1989 تاريخ إستحداث الاتحاد المغاربي، لغرض توحيد الجهود بين بلدانه لتطوير التعاون وتذليل القيود الجمركية على حركة السلع والاشخاص إلا أن هذا التعاون لا يزال محدودا، لأسباب جيوسياسية و أمنية كغلق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ 1994 عدم الاستقرار في البلدان المجاورة، كل هذا جعل من الوضعية الاقتصادية عبر الحدود مسالة معقدة، حيث لا يزال يقتصر التنسيق على الجوانب الأمنية بين دول الجوار.

VI- التطلعات والطموحات ضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية لأفاق 2030 نحو خلق ديناميكية عابرة للحدود:

سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية لأفاق 2030 برنامجاً وطنياً يأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في وقت سابق على أنها مجالات حساسة تتطلب النهوض بها. وضمن المخطط الوطني تم تصنيفها في 8 مناطق حدودية كل منطقة تمثل وحدة

متجانسة محليا ومتكاملة مع مجالات دول مجاورة. وهذه المناطق هي :

1- المنطقة الحدودية للساحل الشرقي: تقع في منطقة القالة ، ويمكن لهذه المنطقة أن تكون جاذبة لعلاقات عابرة للحدود مع طبرقة . ويمكن تطوير علاقات عابرة للحدود بين عنابة وبنزرت على صعيد أكثر اتساعا.

2- المنطقة الحدودية للتل الشرقي: وتضم جبال وأودية مجردة وهي مستقطبة من طرف سوق أهراس . ويمكن أن تطور علاقات عابرة للحدود على محور الوادي وجندوبة أوباجة.

3- المنطقة الحدودية للهضاب العليا الشرقية: تقع على الطريق المغاربي التاريخي وتستقطب من طرف تبسة وتتيح تطوير علاقات عابرة للحدود مع فريانة والقصرين.

4- المنطقة الحدودية للجنوب الشرقي: تستقطب من الوادي وتتيح علاقات حدودية مع توزر ولاسيما في ميدان السياحة.

5- المنطقة الحدودية للجنوب الكبير: تتواجد في موقع استراتيجي على الخط العابر للصحراء وتعرف مبادلات هامة مع الساحل الافريقي وهي مستقطبة من طرف تمنراست. ويمكن تطوير علاقات عابرة للحدود مع اسماكا بالنيجر وتساليت في مالي.

6- المنطقة الحدودية للجنوب الغربي: وتعد منطقة بشار قادرة على الانفتاح على المغرب ويمكن أن يكون لها أثر اقتصادي باستغلال الموارد بغار جبيلات.

7- المنطقة الحدودية للهضاب العليا الغربية: تمتد على مسافة 250 كلم من ولاية النعامة.

8- المنطقة الحدودية للتل الغربي : لها قدرة تطوير علاقات عابرة للحدود مهمة مع مدينة وجدة وبركان والناظور وفاس المغربية .

خاتمة:

من خلال التحليل الشامل لمختلف الخصائص المكونة للمجالات الحدودية في الجزائر ، تم الوقوف على بعض الحقائق حيث تشكل المجالات الحدودية في الجزائر ما يقارب من 81% من مساحة القطر الوطني (ممثلة في الولايات الحدودية) يقطن بها حوالي 20 % (سكان الولايات الحدودية). يمكن وضع تقسيم للمجالات الحدودية، كما يلي: المجالات الحدودية الشرقية مع جمهورية تونس وتشمل 05 ولايات (الطارف، سوق أهراس وتبسة والوادي و ورقلة) وهي تعبر عن الولايات الحدودية الأكثر حركية والأكثر قوة إقتصادية بفعل عدد الوحدات الإقتصادية وحجم رؤوس أموالها وتخصصاتها، وهي المفتوحة على الجهة المقابلة من خلال 10 منافذ برية. المجالات الحدودية الغربية مع المملكة المغربية وتشمل 03 ولايات (تلمسان و النعامة وبشار) هي تعرف حركية أقل بفعل الانتشار الاقل للوحدات الاقتصادية وطبيعة الانشطة السائدة وتعد ولاية تلمسان القطب الرئيسي لهذه المجالات، وتتميز بعدم وجود حركية مع الجهة المقابلة من الحدود نتيجة غلق المعابر البرية الاربعة الموجودة. المجالات الحدودية الجنوبية وتشمل 04 ولايات حدودية وتعرف حركية تعد الاضعف وتوجد حركة تبادلية مع الجهة المقابلة من الحدود عبر المنافذ البرية 12 منها معبر بري مغلق في تندوف. ولغرض فهم حركية هذه المجالات الكبرى تمكنا من تحديد المجالات المحلية بمميزات إقليمها، وهي المرتبطة بالشريط الساحلي : وهي مجالات حدودية تعرف كثافة سكانية مرتفعة وتنتشر بها الوحدات الاقتصادية بشكل مرتفع، كما تعرف كثافة في شبكة الطرق على الرغم من المساحة الجغرافية الضيقة لهذه المجالات، كما نجد مجالات مرتبطة بالجبال والسهول ضمن السهول العليا: تتميز بكثافة سكانية أقل من الأولى، وتنتشر بها الوحدات الاقتصادية بشكل مرتفع، وترتبط بتغطية مهمة بشبكة الطرق، وفي الأخير نجد مجالات حدودية مرتبطة بالبيئة الصحراوية: المتميزة بضعف التغطية بشبكة الطرق، و بكثافة سكانية منخفضة، و تشكل أكبر مساحة من القطر الوطني، ومن الولايات الحدودية. وفي هذا الميدان حاولت السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتفعيل الحركية عبر المجالات الحدودية، وجعلها بؤرة لتحقيق التعاون العابر للحدود كونها الركيزة الاساسية للتكامل والإندماج الإقليمي، ولهذا استفاد المجال الحدودي الجزائري من مشاريع التهيئة والتنمية للاستجابة لمتطلباتها ومتطلبات قاطنيها المحلية ، ومحاولات فك العزلة وربطها بشبكة الطرق وتوفير التجهيزات الجوارية الاساسية من مؤسسات تعليمية وصحية، وتوفير المياه، كل هذه المشاريع منها الطموحة التي تطرح ضمن برامج التنمية والتهيئة تتطلب وضعها ضمن رؤية إسترتيجية جديدة تعتمد على الاطار المؤسساتي والتشريعي والتقني للنهوض بها، والبحث عن تطوير أليات تمويل هذه البرامج التنموية في مجال يبقى الرهان الأساسي لمعالجة المسائل الامنية

والإقتصادية المترتبة عن عدم أحذ هذه المجالات بعين الإعتبار في التنمية.

المراجع والمصادر باللغة العربية:

1-سعد الله ، عمر ،" المطول في القانون الدولي للحدود "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثالث ، الجزائر،2010.

2- بوكروح صالح : مقاربة اقتصادية في التهريب، دكتوراه في علم الاقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1، 2012

3-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2030، القانون 10-02 المؤرخ في 29 جويلية 2012- المتضمن المصادقة على المخطط الوطنية لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية رقم 61، الصادرة في 21 أكتوبر 2010.

4-التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008، الديوان الوطني للإحصائيات.

المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

1-Chenntouf, T," La dynamique de la frontière au Maghreb : des frontières en Afrique du XII au XX siècle" , Bamako 1999-UNESCO et CISH,1999, p194.

2- Dellal ,A., "L'eau et la frontière au Maghreb, « vers une culture de la paix ", université de Provence , France ,2000 p.178.

3 Yaël kouzmine (2007): dynamiques et mutations territoriales du sahara algerien vers de nouvelles approches fondées sur l'observation, Doctorat en Géographie, université de Franche-Comté.

4-Labdaoui, H. "La gestion des frontières en Algérie", CARIM , rapports de recherche 2008/02 , European university Institut RSC,2008.

5-Résultats définitifs de la première phase ONS,Série E:Statistiques Economiques N° 172, (juillet 2012).

6- MOT, " Atlas de la coopération transfrontalière", deuxième édition; imprimerie Delcabre, paris.

7- R.G.P.H, 2008, Collections statistiques n° 163/2011 , série S : statistiques sociales , armature urbaine, la direction technique chargée des Statistiques Régionales, l'agriculture et de la cartographie,2007, p.213.